

حالة تدريس وبحث العلاقات الدولية في الجامعات الخليجية بين ثلاثة مرجعيات: الدولة الوطنية، المواطن العالمي، والأمة الإسلامية.

مشاري حمد الرويح

جامعة قطر

تتميز الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية (International Relations) بعلاقة وثيقة بمادة الدراسة نفسها أي (international relations). فالأكاديمي الذي يبحث ويدرس العلاقات الدولية مواطن أيضاً يرتبط بعلاقة حقوق وواجبات بالدولة الوطنية، والتي ترتبط بدورها بعلاقة قيمية أو مصلحة مع النظام الدولي والذي يمثل الظاهرة الأهم في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة. قد تؤثر تلك العلاقة العابرة لمستويات التحليل على إنتاج المعرفة حول العلاقات الدولية بحثاً أو تدريساً أو على كلاهما، أو قد لا تؤثر. يعتمد ذلك على مدى "ارتفاع جدران" المؤسسات التعليمية والجامعات لحمايتها ومن داخلها من تدخل الدولة أو أصحاب المصالح. في تلك الحالة، أي عند استقلال الجامعات، يفضل اتباع الأطر النظرية ومقاربات علم اجتماع المعرفة التي تركز على الفرد والمجتمع الأكاديمي بمعزل عن التطورات السياسية المحلية والوطنية والتي قد تمثل، في حالة عدم الاستقلالية، أطر مهمة لفهم عمليات إنتاج، أو إعادة إنتاج، المعرفة في دراسة العلاقات الدولية.¹

اذن تحاول هذه الورقة الاستكشافية تقديم صورة مبدئية لأطر إنتاج أو إعادة إنتاج المعرفة حول العلاقات الدولية في جامعات دول الخليج بناءً على فرضية أنها تمثل الحالة الثانية التي تتطلب الأخذ بالاعتبار التطورات السياسية المحيطة بتلك العملية والتي تمتد إلى النظام الدولي عبر الجامعة والدولة مع عدم إهمال ربط تلك التطورات بالدوافع والحوافز الأكاديمية على المستوى الفردي.

¹ Arlene Tickner & Ole Waeber, International Relations Scholarship around the World, (Abingdon: Routledge, 2009). P.32.

يقدم المبحث الأول مقدمة مختصرة حول التطور التاريخي لدراسة العلاقات الدولية في الجامعات الخليجية من خلال الربط بنسق دخول العلوم السياسية الى المنطقة العربية والروابط السياسية الوطنية والدولية التي أثرت فيها. يخلص هذا المبحث الى تحديد ثلاثة أطر أكاديمية لدراسة العلاقات الدولية في الخليج نتيجة تلك التطورات: أقسام العلوم السياسية في الجامعات الحكومية، برامج العلاقات/الدراسات الدولية في الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية، وكليات الشريعة في الجامعات الحكومية. ينتقل المبحث الثاني الى مستوى تحليلي آخر وهو مستوى الفرد، أي مستوى "الأكاديمي" الذي يقوم بالبحث والتدريس، وذلك لفهم الدوافع والأدوار في المستوى الفردي لإنتاج المعرفة حول العلاقات الدولية قبل العودة وربطها بأطرها المؤسسية لرسم صورة أكثر شمولاً لفهم حالة تدريس وبحث العلاقات الدولية في جامعات الخليج. يقدم المبحث الثالث محاولة لفهم تأثير المحيط السياسي الوطني والدولي على عمليات إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة في العلاقات الدولية في جامعات الخليج الأمر الذي يتطلب استكشاف موقع المؤسسات الأكاديمية الخليجية التي تقدم تلك المعرفة والهيكل العلاقتي المحيط بها ومن ثم اقتراح كيفية تأثير هذا المحيط السياسي على مجموعة من الحوافز والقيود التي يقدمها الإطار المؤسسي الأكاديمي للفرد. بينما يقدم المبحث الرابع لمحة عامة عما تقدمه أنواع المؤسسات الأكاديمية الثلاثة التي تمثل نقط انطلاق رئيسية لدراسة وبحث العلاقات الدولية في الخليج وذلك لفهم مرجعياتها التحليلية والأخلاقية ومدى تأثير تلك المرجعيات على المهام الأكاديمية وبالتالي المخرجات التعليمية غير المرضية التي تفتقد الابداع، أو الأصالة أو كليهما. يقترح المبحث الأخير برنامج أو تخصص دقيق لدراسة "الإسلام والعلاقات الدولية" كإطار أكاديمي ذو منافع علمية وعملية، تستخدم الورقة الخطة الدراسية لقسم الشؤون الدولية في جامعة قطر بالإضافة الى مقررات من أقسام أخرى في نفس الجامعة لتقديم نموذج لما قد يكون عليه هذا المقترح.

تطور دراسة العلاقات الدولية في جامعات الخليج:

قد يكون من الصعب تتبع التطور التاريخي لدراسة العلاقات الدولية في الجامعات الخليجية لأن التعليم الجامعي لم يدخل أغلب تلك الدول حتى ستينيات، وأحياناً سبعينيات، القرن الماضي فقط بعد أعوام قليلة من بناء تلك الدول ككيانات سياسية وطنية حديثة معترف بها دولياً. مع ذلك، عند وضع تلك التجربة في محيطها الاقليمي يمكن ربطها بنسق دخول العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية الى المنطقة العربية ككل عبر جامعة القاهرة والتي بدأ فيها تدريس العلوم السياسية الحديثة لأول مرة في عام 1937 ومن ثم انتشرت مواد وبرامج وأقسام العلوم السياسية في جامعات عربية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية.² في ذلك المحيط العربي أيضاً تزامن دخول دراسة العلوم السياسية الحديثة والعلاقات الدولية مع استقلال الدول العربية وقبولها بالدولة الوطنية كإطار للتنظيم والتمثيل السياسي لمجتمعاتها. كان "اتفاق" الاستقلال والذي تبعته دول الخليج فيما بعد، يقضي بتبني تلك المجتمعات للنموذج السياسي الحديث والقبول بالمبادئ الأساسية للتنظيم السياسي والمشاركة السياسية الدولية: التقسيم والتمثيل السياسي على أساس قومي/وطني، السيادة الوطنية، والاعتراف بالحاجة لإدارة القوى العظمى للإقليم.³ وبالتالي مثلت تلك المبادئ والأطر القيمية الفرضيات الأساسية التي بنيت عليها دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة العربية مستخدمة نظريات وكتب دراسية وأبحاث من الغرب والشرق بنكهة قومية عربية واضحة. ما يسهل من ربط التجربة الخليجية بهذا النسق هو أن من أنشأ ودرّس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الخليجية كانوا في الأغلب أكاديميون عرب حاملين للفكر القومي. الا أن الوضع في الخليج اختلف قليلاً كون دول الخليج كانت تمر ليس فقط بمرحلة بناء الدولة الوطنية بل أيضاً ببناء هوية وطنية مما أعطى البعد الوطني أولوية في دراسة العلوم السياسية في تلك الدول مقارنة

² محمد أحمد علي المفتي. تطور تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود، مركز البحوث والدراسات، جامعة الملك سعود. ص: 03

³ ANA GONZALEZ-PELAEZ, Barry Buzan, International Society and the Middle East: English School Theory at the Regional Level, (London: Palgrave Macmillan, 2009). P.24

بالبعد العربي القومي. ما عزز من هذا التوجه أيضاً هو أن جاذبية الفكر القومي، وعلى الرغم من جهود الأكاديميين العرب الأوائل، بدأت في الانحسار سريعاً. أيضاً تزامن أو أعقب هذا الانحسار عودة عدد من المبتعثين الخليجيين لدراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الى دولهم، خاصة في الكويت، حاملين فكر وطني يرى العلاقات الدولية من خلال المصلحة الوطنية والمدرسة الواقعية المسيطرة على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة آن ذاك، ومازالت.

بالطبع كانت كل تلك الجامعات جامعات حكومية ذات ارتباط وثيق بالدولة وهو ما كان عليه العرف في أغلب دول العالم حتى نهاية الحرب الباردة. حيث أنشئ النظام التعليمي الرسمي لمهمة واضحة وهي نشر ثقافة معينة وتبرير تلك الثقافة والقيم المرتبطة بها والأحكام الناتجة عنها.⁴ عند الحديث عن دراسة العلاقات الدولية فان المهمة الأساسية تكون تبرير وتسويغ السياسة الخارجية للدولة والمصلحة الوطنية واعتبارات الأمن القومي كما تراها النخبة السياسية. كل ذلك طبعاً في اطار الخيال النظري للتنظيم الاقليمي كما تكوّن في اتفاق الاستقلال بين القوى الدولية و الدول العربية المشار اليه في الأعلى.

مع نهاية الحرب الباردة وانتشار اقتصاد السوق كنظام اقتصادي عالمي ونفاذ الاستثمار الأجنبي من خلال سياسات الخصخصة في كل القطاعات تقريباً بما في ذلك التعليم ظهرت كيانات أكاديمية جديدة في الخليج: الجامعات الخاصة وفروع جامعات عالمية أخرى. احتوت أغلب تلك الجامعات على برامج دراسية للعلاقات الدولية وفي بعض الأحيان أقسام متخصصة في العلاقات الدولية كما في الجامعة الأمريكية في الكويت أو فرع جامعة جورج تاون في قطر. حيث حملت تلك الجامعات راية الليبرالية العالمية في جميع تخصصاتها الاجتماعية والانسانية بما في ذلك العلاقات الدولية. اذن بالإضافة الى أقسام العلوم السياسية وبرامج العلاقات الدولية في الجامعات الحكومية ذات التوجه (الويستفالي) أو (Westphalian) ظهرت الجامعات الخاصة

⁴ Vendulka Kubalkova, *Reconstructing the Discipline: Scholars as Agents*, in Vendulka Kubalkova, Nickolas Onuf, Paul Kowert: *International Relations in a Constructed World* (London: M.E. Sharpe, 1998). P.122.

لتقدم إطار بديل لدراسة وبحث العلاقات الدولية لأكاديمي الخليج. غير بعيد عن تلك الصورة، بقيت كليات الشريعة في الجامعات الحكومية الخليجية، على استحياء وتحت أعين الدولة الوطنية، تحاول أن تقدم منظور اسلامي لفهم العلاقات الدولية المعاصرة عادة من خلال مقرر واحد ثابت: "العلاقات الدولية في الإسلام".

القيام بدور "الأكاديمي":

قدم المبحث السابق مقدمة مختصرة جداً حول تطور الأطر المؤسسية للدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية في دول الخليج والروابط السياسية الوطنية والدولية التي أثرت فيها. ينتقل هذا المبحث الى مستوى تحليلي آخر وهو مستوى الفرد، أي مستوى "الأكاديمي" الذي يقوم بالبحث والتدريس، وذلك لفهم الدوافع والأدوار في المستوى الفردي لإنتاج المعرفة حول العلاقات الدولية قبل العودة وربطها بأطرها المؤسسية لرسم صورة أكثر شمولاً لفهم حالة تدريس وبحث العلاقات الدولية في جامعات الخليج. فذات الشخص الذي يملأ الدور الاجتماعي "أكاديمي" لها دوافع وطموحات سابقة لمأ هذا الدور كالتجارب والتميز وتقديم رسالة ذات قيمة انسانية، وطنية، أو اسلامية بحسب التوجه الايديولوجي. عند مأ هذا الدور تتاح الفرصة لهذا الفرد لتلبية تلك الدوافع والطموحات من خلال المهام المرتبطة بهذا الدور، والتي في حالة علم العلاقات الدولية تتضمن أربعة مهام رئيسية: أولاً: تدريس العلاقات الدولية للطلاب وهم دبلوماسيين واعلامي ونشطاء المستقبل. ثانياً: تقديم الاستشارة لمسؤولي ودوائر اتخاذ القرار. ثالثاً: البحث العلمي وتفسير الظواهر المرتبطة بالعلاقات الدولية بشكل علمي يسهم في حل مشكلات واقعية أو تطوير العلم ونظرياته وأدواته. رابعاً: مخاطبة الرأي العام في وسائل الاعلام المختلفة. اذن من خلال تلك المهام يسعى الفرد الى تحقيق دوافعه وطموحاته ورسالته. الا أن تلك المهام، كما ذكر، مرتبطة بل ومنبثقة عن دور اجتماعي، والذي بدوره يرتبط علاقاتياً وقيماً ومادياً بالهيكل المؤسسي الذي يوجد فيه هذا الدور.⁵

⁵ Roy Bhaskar, The Possibility of Natruralism: A philosophical Critique of Human Sciences, 3rd ed. (London: Routledge, 1998). P54.

أي أن كيفية القيام بمهام هذا الدور ومحتواه وحدوده تتأثر بما يقدمه الإطار المؤسسي من علاقات وقيم وحوافز مادية قد تسمح أو لا تسمح للفرد بتحقيق دوافعه خصوصاً الدافع الرسالتي. تلك القيود والحوافز قد تتشكل لسمات مؤسسية داخلية خاصة بالإطار نفسه وقد تنشأ عن موضع المؤسسات الأكاديمية في إطار سياسي أوسع. عادة ما تكون القيود أو الحوافز الناتجة في الحالة الأولى ذات طبيعة "فنية" (Technical) على سبيل المثال قد لا يتوفر في الإطار المؤسسي الأكاديمي العدد الكافي أو الجودة المقبولة من المجالات العلمية المحكمة وبالتالي يتجه كثير من الأكاديميين، أو الأفراد الذين يقومون بهذا الدور، لـ "تعظيم" مهمة مخاطبة الرأي العام من خلال كتابة مقالات في الصحف اليومية أو إجراء المقابلات التلفزيونية وان قوطعوا بإعلانات تجارية! كذلك قد يشكل الحمل التدريسي الثقيل الناتج عن عدم التوازن في نسبة هيئة التدريس الى الطلاب بالإضافة الى اهتمام أغلب المؤسسات الأكاديمية في الخليج بالتدريس مقارنة بالبحث العلمي حافز آخر لتوجيه الاختيارات المهنية الأكاديمية بعيداً عن البحث العلمي. هناك أيضاً نظام الترقية أو ال (Promotion) والإطار العلاقتي الأكاديمي المحيط به ومدى تأثيره على اختيارات "الأكاديمي" المهنية. الا أن تلك الأسباب "الفنية" ليست الوحيدة المؤثرة على القيود والحوافز المحيطة بمحتوى تدريس وبحث العلاقات الدولية في دول الخليج فهناك كما أشرنا أسباب أخرى هيكلية تنشأ عن موقع المؤسسات الأكاديمية في المجتمع والدولة بل وموقع الدولة في النظام الدولي كما سيتضح في المبحث التالي.

اذن يمكن القول إن أكاديمي العلاقات الدولية في منطقة الخليج قد يشتركون في الدوافع الأساسية أي التميز والنجاح وتقديم رسالة قيمة للمجتمع. الا أن الإطار المؤسسي للدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية في الخليج والحوافز والعقبات التي يقدمها يؤثر بشكل كبير على ترتيب دوافعهم الأساسية والمفترض تليبيتها من خلال المهام الأكاديمية المرتبطة بدور الأكاديمي مما يؤثر على محتوى وحدود انتاجهم المعرفي في بحث وتدريس العلاقات الدولية.

الاطار السياسي لدراسة العلاقات الدولية في الخليج:

قدم المبحث السابق صورة نظرية مختصرة تربط بين دوافع الفرد الذي يقوم بدور "أكاديمي" في العلاقات الدولية وبين القيود والحوافز الناشئة عن سمات الإطار الأكاديمي الداخلية. إلا أن الفرضية المذكورة في مقدمة الورقة الخاصة بتأثير المحيط السياسي الوطني والدولي على عمليات إنتاج وعادة إنتاج المعرفة في العلاقات الدولية تتطلب استكشاف موقع المؤسسات الأكاديمية الخليجية التي تقدم تلك المعرفة والهيكل العلاقتي المحيط بها ومن ثم اقتراح كيفية تأثير هذا المحيط السياسي على مجموعة من الحوافز والقيود التي يقدمها الإطار المؤسسي الأكاديمي للفرد، وبالتالي تأثير تلك الحوافز والقيود ذات المنشأ "غير الأكاديمي" على الاختيارات المهنية والتي تظهر في المهام المرتبطة بالقيام بدور "أكاديمي" في العلاقات الدولية.

يقترح هذا المبحث عدد من السمات للإطار السياسي لدراسة العلاقات الدولية في الخليج. أولاً: أن البيئة المحلية للجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي يعمل فيها أكاديمي العلاقات الدولية في الخليج تتسم بهيمنة الدولة على المجال العام إلى حد كبير، أي أنه يمكن وصف موقع تلك المؤسسات من خلال انتمائها إلى الجانب الأضعف في علاقة "دولة قوية-مجتمع ضعيف". هذا الموقع جعل من دراسة العلاقات الدولية في تلك المؤسسات في أحيان كثيرة أداة لتبرير السياسة الخارجية ونشر فهم النخبة السياسية للعلاقات الدولية وموقع الدولة فيها وتعريف تلك النخبة للمصلحة الوطنية. ثانياً: أن دول الخليج نشأت وتكونت، ونظمت سياسياً كوحدات في النظام الدولي الحديث طبقاً لمصممي ذلك النظام أي القوى الغربية وبالتالي فإن المبادئ المؤسسية للنظام الدولي هي من تشكل حدود الخيال التنظيمي الإقليمي والدولي للنخب السياسية والثقافية في تلك الدول كما أنها تمثل حالة مما يمكن أن يطلق عليه: "مجتمع دولي قوي-دولة ضعيفة". ثالثاً: ضعف الدولة والمجتمع معاً وموقعهما في توازن القوى القيمي العالمي جعل من حركة عولمة التعليم والمؤسسات التعليمية وانتشار الأفكار عبر الحدود تسير في "طريق واحد": داخل دول الخليج. رابعاً: نظراً لسماتها المادية: الموقع، الجغرافيا، الاقتصاد المرتفع وضعف القوة العسكرية فإن الخبرة السياسية للدول الخليجية في المستوى الدولي

والاقليمي صبغت بمفاهيم واقعية مثل: البقاء، المصلحة الوطنية، الأمن القومي وتوازن القوى. أدى ذلك أيضاً الى الاهتمام بالبعد السلوكي والعملياتي "اليومي" أكثر من البعد الهيكلي. خامساً: استمرارية المرجعية الدينية كأساس لشرعية أغلب النظم الحاكمة في الخليج دون ترجمة تلك الشرعية الى هوية أو أساس لتعريف المصلحة وتقييم السلوك.

أدى هذا الإطار السياسي المحيط بالمؤسسات الأكاديمية التي يدرس ويبحث فيها العلاقات الدولية الى تشكيل عدد من الحوافز لاختيارات مهنية وفكرية معينة. أهمها: أولاً: العمل من خلال مرجعية الدولة الوطنية كمرجعية تحليلية بل وأخلاقية. ثانياً: الاهتمام بحقل عمل السياسة الخارجية (Foreign Policy Making) أكثر من الاهتمام بالحقول الأخرى التي تبحث في البعد الهيكلي أو التاريخي للعلاقات الدولية كنظريات العلاقات الدولية (International Relations Theory). ثالثاً: استخدام إطار المدرسة الواقعية وفرضياتها في أبحاث العلاقات الدولية، علماً ان الاقتراب من هذا الإطار لا يتم عادة من مدخل نظريات العلاقات الدولية بل من مدخل الدراسات الاستراتيجية والأمنية.⁶

من يتبع تلك الاختيارات من أكاديمي العلاقات الدولية قد يحصل على مستقبل مهني أكثر نجاحاً وتميزاً لأن تلك الاختيارات تتماشى مع الحوافز الهيكلية التي يقدمها إطار الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية في الجامعات الخليجية. تلك بالطبع ليست الاختيارات الوحيدة، فقد يرى الفرد الذي يقوم بدور الأكاديمي أن دراسة "الإسلام والعلاقات الدولية" أكثر تماشياً مع رسالته القيمة على الرغم من ضعف الحوافز الأكاديمية المرتبطة بهذا الخيار والذي يكون جوهره اتخاذ الأمة الإسلامية كمرجعية أخلاقية، وأحياناً تحليلية، لدراسة العلاقات الدولية المعاصرة. كذلك قد يتجه آخر الى جامعة خاصة أو أجنبية تتماشى مع مرجعته الأخلاقية والتحليلية، وربما أيضاً مع دوافعه المادية. النقطة الأهم هنا أن تلك الاختيارات لا تكون مجرد اختيارات مهنية عابرة بل

⁶مشاري الرويح، الثقافة الاستراتيجية لدول الخليج وسلوكها نحو الصراعات الإقليمية: مصالح أم مبادئ، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لمراكز الأبحاث العربية، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة، 2014).

مرجعيات للبحث والتدريس تشكل محتوى واتجاه المهام الرئيسية التي يقوم بها الأكاديمي مثل التدريس والبحث وتقديم الاستشارات بالإضافة الى مخاطبة الرأي العام.

ماذا ندرّس؟ أين؟ ولماذا؟

يقدم هذا المبحث لمحة عامة عما تقدمه أنواع المؤسسات الأكاديمية الثلاثة التي تمثل نقط انطلاق رئيسية لدراسة وبحث العلاقات الدولية في الخليج وذلك لفهم مرجعياتها التحليلية والأخلاقية ومدى تأثير تلك المرجعيات على المهام الأكاديمية.

أولاً: الجامعات الحكومية:

تحتوي أكثر الجامعات الخليجية الحكومية على قسم للعلوم السياسية. في تلك الأقسام تدرّس العلاقات الدولية كتخصص دقيق (Specialization) أو كمجموعة من المواد الاختيارية التخصصية. تعتبر المقررات الأكثر تكراراً في الخطط الدراسية عبر جامعات الخليج التالي: عمل السياسة الخارجية، سياسات الدول الكبرى (أحياناً السياسة الخارجية للولايات المتحدة)، دراسات استراتيجية وأمنية، قانون دولي ومنظمات دولية، الدبلوماسية (تاريخ وممارسة)، الصراع العربي الإسرائيلي.

بجانب السبب التاريخي، وهو دخول دراسة العلوم السياسية الى الجامعات العربية قبل دخول دراسة العلاقات الدولية، يشير هذا التنظيم الأكاديمي الى بعض الفرضيات الوجودية، أولاً: كما ذكر، الدولة وليست الأمة الاسلامية أو الفرد هي المرجعية التحليلية والأخلاقية. ثانياً: عدم الاستقلال المفاهيمي أو التحليلي للنظام الدولي كجوهر ومادة لدراسة العلاقات الدولية بل التعامل مع هذا النظام من خلال كونه مجرد امتداد ومجموع للسياسات الخارجية للدول، أو الدول الكبرى بشكل أدق، وتعبيراً عن مصالحها بما في ذلك الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

بالإضافة الى التنظيم والتقسيم الأكاديمي يجب أيضاً عدم اغفال محتوى المقررات المقدمة وثبات مرجعيته، فمن يقدم مقرر الدراسات الأمنية على سبيل المثال قد يستطيع تخصيص محاضرة أو محاضرتين لمنظور الأمن الإنساني (Human Security)، أو الأمن الجماعي للأمة الإسلامية (Collective Security) لكن قد يجد صعوبة في جعل أي من هذان المنظوران للأمن مرجعية لمحتوى مقرر الدراسات الأمنية. وكذلك، في حالة تقديم مادة نظريات العلاقات الدولية تكون النظرية الأهم في محتوى المقرر هي النظرية الواقعية وليس المنظور البنائي الاجتماعي (Social Constructivism) مثلاً. في الحالتين ستكون فرصة الأكاديمي الذي يقدم تلك المقررات بعيداً عن الأطر المهيمنة ضعيفة في تقديم تلك المواد مرة أخرى لأن ما يقدمه لا يتناسب مع أهداف أقسام العلوم السياسية في جامعات الخليج الحكومية الباحثة عن وضع أكاديمي مرموق في المحيط الوطني قد لا تصل اليه الا عبر القيام بمهمة تبرير وتسويغ السياسة الخارجية لتلك الدول.

يلقي ذلك بظلاله على المهام الأكاديمية الرئيسية ومخرجات الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية في الجامعات الحكومية، أولاً: فيما يخص التدريس فان الأطر الفكرية والنظرية المهيمنة من الصعب أن تخرج جيل ذو رؤية قيمة للعلاقات الدولية فالقيمة الوحيدة التي تؤسس لها تلك المقررات ومحتواها هو الحفاظ على المصلحة الوطنية وصيانة الأمن القومي فقط. كما أن تلك الأطر لا تقدم لطلاب العلاقات الدولية الرؤى والأدوات المطلوبة للتفكير النقدي والابداعي بعيداً عن "الصندوق الواقعي" للإقليم على الرغم من الحاجة الواضحة والملحة لهذا الإقليم لحلول وأفكار مختلفة للخروج من حالة الصراع التي يمر بها.

فيما يخص تقديم الاستشارات لدوائر صنع القرار، فبسبب علاقة هيمنة الدولة على المؤسسات الأكاديمية البحثية، يقدم الأكاديمي الذي يقوم بهذا الدور، في أغلب الأحيان، ما يريد أن يسمعه صانع القرار، مع الاكتفاء بتقديم خدمة "تكتيكية" أي خدمة تنصب على تقديم ال (Tactics) اليومية للسياسة الخارجية التي تديرها دائرة صنع القرار والنخبة السياسية بدلاً من تقديم رؤية مختلفة أو اقتراح اطار أخلاقي بديل للتعامل مع قضية ما

وذلك بسبب اما افتقار الأكاديمي للأدوات الإبداعية اللازمة أو لرغبته في القيام بمهمته كمستشار طبقاً لحوافز انتاج المعرفة حول العلاقات الدولية في الاطار الوطني.

ثانياً: الجامعات الخاصة وأفرع الجامعات الأجنبية:

تتميز الجامعات الخاصة في الخليج وأفرع الجامعات الأجنبية بتقديمها برامج وخطط دراسية متخصصة تقود الى رخصة جامعية في العلاقات الدولية أو الدراسات الدولية أحياناً من خلال قسم مستقل لدراسة العلاقة الدولية. بالإضافة الى بعض المقررات الشائعة في مختلف برامج العلاقات الدولية تقدم تلك البرامج المقررات التالية: الاقتصاد السياسي الدولي، حقوق الانسان، النوع في العلاقات الدولية (Gender in International Relations)، البيئة والعلاقات الدولية، المجتمع المدني العالمي.

يلاحظ هنا تغير الأساس الوجودي للتنظيم الأكاديمي، فتقديم دراسة العلاقات الدولية من خلال برنامج متكامل وأحياناً من خلال قسم أكاديمي متخصص يوضح افتراض وجود مادة وجوهر للعلاقات الدولية مستقل تحليلاً ومفاهيمياً عن مجموع سياسات ومصالح الدول. بل أن عند النظر في محتوى أكثر تلك المقررات نجد اقتراب من إعطاء هذا الجوهر، أي المجتمع الدولي في هذه الحالة وليس النظام الدولي، ليس فقط وجود مستقل بل أيضاً قدرة على الفعل واتجاه وأساس قيمي بل وأيدلوجي لهذا الفعل. هذا الفعل يصور كفعل عابر للحدود الوطنية متعاملاً مع الفرد داخل الدولة وليس الدولة فقط، أساسه القيمي والأيدلوجي ليبرالي بوضوح. هذا الفعل يتعامل مع المرأة، والعامل، والناشط السياسي، وغيرهم من الأفراد أو "الأنواع" والشرائح مقدماً بعد عالمي لحقوقهم وواجباتهم يؤسس لإحساس المواطنة العالمي العابر للحدود السياسية والثقافية.

فيما يخص مهمة التدريس، فان دور الأكاديمي هنا، سواء قام بهذا الدور لتوافق رؤيته ورسالته مع التوجه الليبرالي أو لأسباب نفعية، يتمحور حول نقل تلك الثقافة الليبرالية العالمية الى الأجيال الجديدة، في الغالب ليس من الديپلوماسيين لكن من الناشطين السياسيين أو الحقوقيين أو البيئيين. أيضاً تعد تلك البرامج رافد مهم

من روافد كوادر المكاتب المحلية والإقليمية لمنظمات اقتصادية دولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أو لأفرع الشركات متعددة الجنسيات. بالطبع قد يرى البعض أن كل من تلك المخرجات يشغل موضع ايدلوجي مخالف بل ومضاد للآخر، إلا أن هذان الموضوعين، وإن تباعدا، يشكلان نفاط على الطيف القيمي الليبرالي. فالفريقين الليبرالي "الأخلاقي" والليبرالي "الاقتصادي" يتعاملان مع الدولة وليس كممثلي للدولة. الفريقان يرون تلك العلاقة المباشرة بين النظام العالمي والفرد كمرجعية سواء "دفاعاً" عن حقوقه وبيئته أو "هجوماً" على مدخراته وموارده! كذلك، الفريقان يفصلان حتى بشكل أكثر حدة من قرنائهم من خريجي الجامعات الحكومية بين الدين والمجال العام السياسي والثقافي. إذن على الرغم من امتلاك خريجي تلك البرامج لأدوات التفكير النقدي وارتفاع مستوى إدراك الكثير منهم لكثير من مشاكل العالم إلا أنه يصعب توقع أن تتحلى مخرجات برامج العلاقات الدولية في الجامعات الخاصة والحكومية بالكثير من التقدير لتاريخ وحضارة مجتمعاتهم وبالتالي القدرة على تقديم حلول أصيلة لمشاكل تلك المجتمعات خارج الحلول الليبرالية التي يقدمها المشروع الليبرالي العالمي.

فيما يخص مهمات البحث العلمي، الاستشارات، ومخاطبة الرأي العام فإن أكاديمي العلاقات الدولية في الجامعات الخاصة وأفرع الجامعات الأجنبية أكثر نشاطاً من أكاديمي الجامعات الحكومية بشكل عام وذلك لتوفر فضاء أكاديمي أكثر رحابة وتنوع من الفضاء الأكاديمي الوطني أو الإقليمي. فبالإضافة إلى قدرة ورغبة أكاديمي الجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية في الخليج على النشر في المجالات العالمية المحكمة، هناك أيضاً قنوات أخرى متاحة لتلك الأنشطة مثل مبادرات مراكز الأبحاث الغربية الخاصة بالشرق الأوسط كمبادرات "الدمقرطة" (Democratization) أو "الحوكمة" (Governance). هناك أيضاً فرص تحرير فصل في كتاب عن الشرق الأوسط أو الحالة الشرق الأوسطية لقضية ما. كذلك يعتبر المجال الاستشاري والإعلامي أوسع في هذه الحالة حيث تتعدى الكيانات المستقطبة لتلك الخبرات المؤسسات الإقليمية الحكومية

أو الغير حكومية بل تتعدى ذلك لتشمل الكيانات العالمية بمختلف توجهاتها: جمعيات حقوقية عالمية، شركات متعددة الجنسيات، مراكز أبحاث بيئية وغيرها.

ثالثاً: كليات الشريعة:

كما تم الإشارة إليه، هناك بعض كليات الشريعة في الجامعات الخليجية تقدم مقرر "العلاقات الدولية في الإسلام". لذلك سيتم النظر الى محتوى هذا المقرر سريعاً لعدم وجود أية مقررات أخرى ذات علاقة بالعلاقات الدولية في تلك الكليات. الا أن ما يثير الاهتمام قبل النظر في محتوى المقرر هو مسمى المقرر أي "العلاقات الدولية في الإسلام" والذي يختلف بالطبع عن "الإسلام في العلاقات الدولية" أو "الإسلام والعلاقات الدولية". فالتوافق الشبه جماعي بين تلك الكليات على اختيار المسمى الأول يثير الاهتمام، خاصة وأن الكثيرين من المختصين قد يرون أن العلاقات الدولية ظاهرة حديثة لم تنشأ قبل معاهدة سلام ويستفاليا في القرن السابع عشر، بل الكثيرين من المختصين أيضاً قد يضع تاريخ أقرب من ذلك وبالتالي: لا يوجد علاقات دولية في الإسلام. قد يقترح هذا المسمى أيضاً ادماج النظام الدولي الحديث بمبادئه ومؤسساته من سيادة وطنية، وهوية قومية، ومنظمات دولية في الرؤية الإسلامية العالمية الأمر الذي لا يوجد ما يدل على حدوثه. إذا تركنا مسمى "الإسلام في العلاقات الدولية" جانباً والذي قد يقترح حالة استدماج في الاتجاه الآخر، نرى أن مسمى "الإسلام والعلاقات الدولية" هو المناسب لمحتوى المقرر يحاول أن يجمع بين الرؤية الإسلامية الكونية وبين العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن على أي حال هذا ما لا يقدمه هذا المقرر. إذا نظرنا لمحتوى هذا المقرر والذي يتسم بالثبات عبر تلك الكليات نجد أنه يبدأ عادة بالتقسيم الإسلامي التقليدي الذي يقسم العالم الى دارين أو ثلاثة: دار الإسلام، دار الكفر، ودار العهد.⁷ ومن ثم يقدم المقرر مراجعة عامة لأحكام التعامل مع غير المسلمين وقت السلم ووقت الحرب.

⁷ بعض المذاهب تكتفي بدارين فقط : دار الإسلام ودار الكفر

بالطبع من يدرس هذا المقرر يكونون من الطلبة غير المتخصصين في العلاقات الدولية الا أن ذلك لا يعني أن ذلك لا يترك أثر كبير على الرؤية الوجودية للعالم والأحكام المترتبة على تلك الرؤية في عقول وقلوب فقهاء المستقبل. من منطلق إسلامي، فإن ما يقدمه هذا المقرر من حفاظ على رؤية وجودية إسلامية هو أمر إيجابي. المشكلة أن تلك المقررات لا تساعد الطلاب كثيراً في تحرير صورة واقع العلاقات الدولية وبالتالي علاقة الرؤية الإسلامية الوجودية والأحكام المنبثقة عنها بهذا الواقع. بمعنى آخر فإن الطالب وباحث المستقبل الشرعي يترك لانزال الأحكام الفقهية التي يتعلمها في الجزء الثاني من المقرر (أحكام العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في وقت الحرب ووقت السلم) على واقع لم يدرسه ولم يحصل على الأدوات اللازمة لدراسته.

تخصص دقيق في "الإسلام والعلاقات الدولية":

تشكل تلك المنصات الأكاديمية ثلاثة أنماط للمعرفة وحاملي المعرفة بالعلاقات الدولية لا يمتلك أي منهم الأدوات اللازمة لتقديم رؤية لتغيير أوضاع المنطقة وخروجها من حالة الانهيار البطيء، والسريع أحياناً، الذي تمر به منذ فترة. فالويستقاليون الواقعيون خريجي الجامعات الحكومية قد يدرسون الرؤية الإسلامية العالمية والأدوات الليبرالية للتغيير ولكنهم في الغالب يتعاملون معهما كما يتعامل الطالب الكسول مع "القراءات الإضافية" أو حتى كتهديد وتشويش على رؤيتهم الواضحة والمنظمة للعلاقات الدولية. كذلك "المواطنين العالميين" من خريجي الجامعات الخاصة يتعاملون مع نمطي المعرفة الإسلامي والويستقالي الواقعي بنفس الطريقة وان كان يغلب هنا الإحساس بالتهديد ليس الفكري فقط بل والحقيقي أحياناً. عادة ما يغلب هذا الموقف الراض لأخذ الرؤى الأخرى بجديّة بسبب طريقة تقديمها سواء كقراءات إضافية أو كجزء من محاضرة لا يتعدى دقائق معدودة. أما حاملي الرؤية الإسلامية الوجودية فهم لا يتعلمون الكثير، أو القليل، عن المنظور الليبرالي أو الويستقالي الواقعي وحقول المعرفة الناتجة عن تلك الأطر من دراسات استراتيجية الى منظمات دولية واقتصاد سياسي دولي. الأمر الذي، مرة أخرى، يثير الاهتمام حول العلاقة العلمية والعملية بين الإسلام والعلاقة الدولية.

الحدود الفاصلة بين تلك البرامج وما تقدمه في حقيقتها خطوط انقسام أيديولوجي ومرجعي تمتد الى أسئلة, وإجابات, وجودية حول طبيعة وحدود العالم الاجتماعي واذا ما كان الدين يشكل أو على الأقل ينتمي لهذا العالم الاجتماعي وبالتالي الحاجة, أو عدم الحاجة, للأدوات المعرفية الدينية في فهم العالم الاجتماعي خاصة العلاقات الدولية. في هذه الحالة يكون تقديم تبرير عابر لتلك الحدود الأكاديمية لتبني برنامج أكاديمي, أو على الأقل تخصص دقيق حول "الإسلام والعلاقات الدولية" أمر غاية في الصعوبة. ذلك لا يمنع اقتراح بعض الفوائد لتبني مثل هذه الخطوة والتي تتركز حول تقديم معرفة تفسيرية ومعيارية لظواهر العلاقات الإقليمية والدولية من منطلق اسلامي . فالهوية الإسلامية حاضرة بقوة في, وعبر, الدول الإقليمية سواء اقتربت أو ابتعدت عن تقديم نموذج سلوكي إسلامي حقيقي. تلك الحقيقة الامبريقية وحدها تضع الحمل الأكاديمي مباشرة على عاتق برامج العلاقات الدولية التي تتجاهل دراسة الإسلام والعلاقات الدولية. كذلك لا يمكن اغفال أن الكثير من أدبيات التطرف في المنطقة ما هي الا أفكار واجتهادات تخص العلاقات البينية للمسلمين أو بين المسلمين وغير المسلمين وهي نفس "المنطقة الوجودية" التي تعتبر مادة لدراسة العلاقات الدولية, مع اختلاف الأيدلوجية والمنظور. في هذا الإطار الفكري والصراع في العالم الحقيقي بين ما هو إسلامي متطرف أحياناً ووطني علماني متطرف أحياناً أيضا قد يكون برنامج أو التخصص الدقيق في "الإسلام والعلاقات الدولية" هو الصوت العقلاني الوحيد القادر على التعامل نقدياً مع أحد قطبي الصراع دون السقوط في تطرف القطب الآخر. في برنامج أو تخصص أكاديمي كهذا يمكن نقد وإعادة صياغة الكثير من مسلمات العلاقات الدولية المعاصرة وليس في مقرر "العلاقات الدولية في الإسلام" في كليات الشريعة, أيضاً في برنامج كهذا يمكن نقد الفكر التكفيرى ورؤيته للعلاقات البشرية بما فيها الدولية وليس في أقسام العلوم السياسية التقليدية أو في الجامعات الليبرالية. بالإضافة الى المحتوى, أيضاً يقدم برنامج أو تخصص دقيق في "الإسلام والعلاقات الدولية" الفرصة لاختيار مستوى تحليلى أكثر قدرة على التعامل مع المناقشات والمناظرات الكبرى حول العلاقة بين الإسلام والسياسة. تلك المناقشات عانت كثيراً من حصرها في مستوى النظام السياسي أو الدولة.

بما أن المشاريع الإسلامية في جوهرها مشاريع عالمية أو أممية عابرة للحدود الوطنية قد يكون من المناسب تركيز الجزء الأكبر من تلك المناقشات في مستوى ما فوق التنظيم السياسي الوطني والأطر التنظيمية والمبادئ الحاكمة لتلك المنطقة التحليلية.

فيما يلي نموذج مقترح لما من الممكن أن يكون عليه شكل تخصص دقيق في "الإسلام والعلاقات الدولية". يعتمد هذا النموذج على المقررات المقدمة في جامعة قطر خاصة قسم الشؤون الدولية وكذلك الأقسام المختلفة خاصة في كلية الشريعة بالإضافة إلى بعض المقررات من الأقسام الأكاديمية الأخرى.

توزيع ساعات الخطة الدراسية لقسم الشؤون الدولية على مدى أربع سنوات:

No.	Description التوصيف	Courses مقررات	Credit Hours ساعة مكتسبة
1	Major Requirements المتطلبات الاجبارية لقسم الشؤون الدولية	13	39
2	Major Electives المقررات الاختيارية لقسم الشؤون الدولية	6	18
3	Concentration or Minor تخصص دقيق, أو فرعي	8	24
4	Free Electives اختياري حر	2	6
5	Core Curriculum Requirements متطلبات الجامعة	11	33
	Total	40	120

قائمة بالمتطلبات الاجبارية للتخصص الدقيق في الاسلام والعلاقات الدولية:

New Course Id.	Course Title
New Course	الاسلام والعلاقات الدولية المعاصرة Islam and Contemporary International Relations
ISLA 201	أصول الفقه (دراسة عامة) Islam and the West
INTA 301	الفكر الاسلامي السياسي Islamic Political Thought
FIQH 415	الفقه الدولي الإسلامي

قائمة بالمتطلبات الاختيارية للتخصص الدقيق في الاسلام والعلاقات الدولية:

INTA 203	المرأة في الإسلام Women in Islam
INTA 450	أخلاقيات العلاقات الدولية
DAWA 111	الثقافة الإسلامية
HIST 427	الأقليات المسلمة في العالم
SOCI 361	حقوق الانسان Human Rights
DAWA 207	النظم الإسلامية Islamic Institutions
ISLA 206	مقاصد الشريعة
DAWA 402	الفكر الديني العالمي

INTA 209	الإسلام والغرب
LAWS 102	حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي
INTA 403	دراسات أمنية Security Studies
INTA 401	نظرية العلاقات الدولية International Relations Theory

طبقاً للخطة الدراسية الحالية في قسم الشؤون الدولية في جامعة قطر فان التخصص الدقيق يتطلب انهاء ثمانية مقررات على أن تكون أربعة مقررات اجبارية وأربعة اختيارية. نستطيع بوضوح أن نرى مدى تنوع المقررات في هذا النموذج وكونه يعتمد على ربط أو عبور الحدود بين التخصصات الأكاديمية (Interdisciplinary) خاصة من خلال تنوع المقررات الاختيارية التي يقدمها. الا أن قائمة المقررات الاجبارية للتخصص الدقيق تقدم أساس مرجعي إسلامي يمكن الطالب من التعامل مع هذا التنوع دون "التضحية" بمرجعته الإسلامية. اذا تخيلنا طالب، أو طالبة، أنهى المقررات الاجبارية (الإسلام والعلاقات الدولية المعاصرة، أصول الفقه، فكر إسلامي سياسي، الفقه الإسلامي الدولي) ومن ثم اختار أربعة مقررات إضافية ولتكن على سبيل المثال (مقاصد الشريعة، دراسات أمنية، أخلاقيات العلاقات الدولية، نظم إسلامية) فنحن هنا بصدد المساهمة في تدريس جيل جديد من الدبلوماسيين والباحثين والإعلاميين ذو ادراك ووعي لهويته الإسلامية وقدرة على التعامل مع المقاربات والأطر الليبرالية والويستفالية الواقعية لكن من خلال مرجعية إسلامية تمده ليس فقط بأسس معيارية أخلاقية بل أيضاً بالقدرة على تفسير الظواهر الدولية والتعامل معها نقدياً.

الخلاصة:

حاولت هذه الورقة أن تقدم دراسة استكشافية مختصرة حول حالة دراسة وبحث العلاقات الدولية في الخليج. بالطبع هناك أكثر من اختيار للاقتراب من دراسة هذا الموضوع الا أن الاقتراب من خلال التعامل مع المرجعيات الرئيسية لأنماط انتاج المعرفة الأكاديمية حول العلاقات الدولية في تلك المؤسسات كان يهدف الى لقاء الضوء على مساحة ممكنة لتقديم معرفة أكاديمية تجمع بين الأساس الوجودي والمعياري الإسلامي والأدوات التفسيرية والنقدية اللازمة لفهم والتعامل مع ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة. كعادتي لا أخفي انتمائي الإسلامي بل وتأثيره على ذاتية البحث. فالقيام بنفس الدراسة من قبل الباحثين أصحاب الوجهات الليبرالية أو الويستفالية بالتأكيد سيقرب من الدراسة بطرق وأدوات وأهداف مختلفة وبالتالي الوصول لنتائج مختلفة عما تم اقتراحه في هذه الورقة وهو أهمية تبني تخصص دقيق أو برنامج أكاديمي لدراسة "الإسلام والعلاقات الدولية". كما ذكر في متن الورقة فان "الذات" التي تقوم بدور "الأكاديمي" لها دوافعها السابقة عن ملأ هذا الدور والتعرض للحوافز والقيود المرتبطة به وأن أهم تلك الدوافع هو تقديم رسالة ذات قيمة انسانية، وطنية، أو اسلامية بحسب التوجه الأيديولوجي. طبقاً لذاتي وتوجهي لا أرى رسالة أقيم يقوم بها باحث العلاقات الدولية من ربطها بالإسلام من خلال التدريس، البحث، مخاطبة الرأي العام وتقديم الاستشارة لصانعي القرار.

المصادر:

- أبو حامد أبو سليمان, "نحو نظرية إسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات حديثة للفكر و البحث" (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي, 1993).
- أبو حامد الغزالي, أحياء علوم الدين, (القاهرة: دار الآفاق العربية, 2004).
- محمد أحمد علي المفتي, تطور تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود, مركز البحوث والدراسات, جامعة الملك سعود.
- إيناس المهدي, تطور تدريس العلوم السياسية في مصر منذ سنة 1937 حتى 1987, بحث مقدم إلى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها, 26/25 فبراير سنة 1989م.
- نادية مصطفى, العلاقات الدولية في الإسلام, (المعهد العالمي للفكر الإسلامي, فرجينيا, 1996).
- مشاري الرويح, الثقافة الاستراتيجية لدول الخليج وسلوكها نحو الصراعات الإقليمية: مصالح أم مبادئ, ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لمراكز الأبحاث العربية, مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة, 2014).
- AbdulHamid AbuSulaiman, Crisis in the Muslim Mind, (Virginia, International Institute of Islamic Thought:1997).
- Amitav Acharya and Barry Buzan, Non Western International Relations Theory (Abingdon: Routledge, 2010).
- ANA GONZALEZ-PELAEZ, Barry Buzan, International Society and the Middle East: English School Theory at the Regional Level, (London: Palgrave Macmillan, 2009).
- Roy Bhaskar, The Possibility of Naturalism: A Philosophical Critique of the Human Sciences, 3rd ed. (London: Routledge,1998).

Elizabeth Hurd, *The Politics of Secularism in International Relations*, (New Jersey: Princeton University Press, 2008).

Vendulka Kubalkova, *Reconstructing the Discipline: Scholars as Agents*, in Vendulka Kubalkova, Nickolas Onuf, Paul Kowert: *International Relations in a Constructed World* (London: M.E. Sharpe, 1998).

Mohiaddin Mesbahi, *IR Scholars and International Systems: Learning and Socialization*, *Journal of International Political Sociology*, Vol.30, No.3, (September 2009).

Steve Smith, *Singing Our World into Existence: International Relations Theory and September 11th*, *International Studies Quarterly*, Vol.48, Issue 03, (September 2004).

Arlene Tickner & Ole Waever, *International Relations Scholarship around the World*, (Abingdon: Routledge, 2009).

Ole Waever, *The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations*, *International Organization*, vol.52, no.4 (September 1998)